المرفق باء

توفير الجبر للأفراد عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني

السيد كلاوديو غروسمان

أولاً- مقدمة

١- موضوع توفير الجبر للأفراد عن الأضرار الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان[١] والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني[٢] برز بشكل متزايد في ممارسة الدول والمنظمات الدولية والمحاكم الدولية خلال العقود الأخيرة، على نحو يعكس تطور وضع الفرد بموجب القانون الدولي، لا سيما منذ الحرب العالمية الثانية[٣]. غير أن الهيئات التي تصدت على الصعيدين الدولي والوطني لانتهاكات حقوق الأفراد وُجدت بأشكال مختلفة منذ مطلع القرن العشرين[٤].

---

(١) يُستخدم مصطلح الانتهاكات "الجسيمة" للقانون الدولي لحقوق الإنسان لتضييق نطاق هذا النص على نحو مناسب؛ وللاطلاع على مدلول هذا المصطلح، انظر: Academy Briefing No. 6, *What amounts to 'a serious violation of international human rights law'? An analysis of practice and expert opinion for the purpose of the 2013 Arms Trade Treaty*, Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, August 2014 at p. 10.

(٢) يُستخدم مصطلحا الانتهاكات الخطيرة (serious violations) والمخالفات الجسيمة (grave breaches) للقانون الدولي الإنساني كمترادفين؛ بيد أن المصطلح المستخدم في هذا المخطط الدراسي هو مصطلح "خطيرة" لأسباب منها تعزيز الاتساق مع الصيغ المستخدمة في الجمعية العامة. انظر "المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني"، قرار الجمعية العامة A/RES/60/147، المبدأ ٢(ج) (٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦). وبالإضافة إلى ذلك، يوفق المخطط الدراسي النص مع ما ذهبت إليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أن "الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني هي: مخالفات جسيمة كما ورد تحديدها في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ (المواد ٥٠ و٥١ و١٣٠ و١٤٧ من الاتفاقيات الأولى والثانية والثالثة والرابعة على التوالي) [...]، والانتهاكات الجسيمة كما ورد تحديدها في البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ (المادتان ١١ و٨٥) [...]، وجرائم الحرب كما ورد تحديدها في المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية [...]، وغيرها من جرائم الحرب في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية في القانون الدولي الإنساني العرفي [...]. انظر: Explanatory Note, *What are "serious violations of international humanitarian law"?*, International Committee of the Red Cross, 2012، متاح في: https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/2012/att-what-are-serious-violations-of-ihl-icrc.pdf.

(٣) نوقشت أيضاً في إطار أعمال لجنة القانون الدولي مواضيع أخرى متصلة بالفرد، مثل "مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً" و"الحماية الدبلوماسية" و"وضع الفرد في القانون الدولي" و"الجنسية بما في ذلك حالات انعدام الجنسية" و"حماية الأشخاص في حالات الكوارث".

(٤) من ذلك مثلاً، محكمة العدل لأمريكا الوسطى، التي أُنشئت سنة ١٩٠٧ واعترفت للأفراد بالأهلية الإجرائية لتقديم مطالبات ضد الدول؛ ومحكمة الغنائم الدولية، التي أُنشئت سنة ١٩٠٧ وأجازت للأفراد تقديم مطالبات ضد دول أجنبية؛ ومعاهدة فرساي المعقودة سنة ١٩١٩، التي أجازت لمواطني الدول الحليفة والشريكة تقديم مطالبات ضد ألمانيا؛ وقرار المحكمة الدائمة للعدالة الدولية في قضية *الاختصاص القضائي لمحاكم دانزيغ*، الذي أعلن أن الأفراد يجوز لهم تقديم مطالبات دولية أمام المحاكم الوطنية.

٢- ومن مبادئ القانون الدولي أن الإخلال بالتزام دولي يستتبع التزاماً بجبر الضرر في شكل ملائم[٥]. ففي سنة ١٩٢٨، في قضية *المصنع في خورجوف (قضية مصنع خورجوف)*، عبرت المحكمة الدائمة للعدالة الدولية بجلاء عن مضمون هذا الالتزام العام، إذ ذكرت أن "جبر الضرر يجب أن يزيل، إلى أقصى حد ممكن، جميع نتائج الفعل غير المشروع وأن يعيد الأمور إلى الوضع الذي كان سينشأ، على الأغلب، لو لم يُرتكب هذا الفعل[٦]".

٣- والقاعدة العامة التي عُبر عنها في قضية *مصنع خورجوف* استُشهد بها على نطاق واسع وأعيد تأكيدها في عدة أحكام صادرة عن محكمة العدل الدولية في قضايا منها قضية *الأنشطة المسلحة في إقليم الكونغو*. ومن جملة ما ورد في ذلك الحكم، الذي تناول انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أن المحكمة أقرت بأن الضرر الذي لحق بالأفراد يُشكِّل حجّة وجيهة لتقدير نطاق الجبر المستحق على أوغندا[٧]. وأكدت محكمة العدل الدولية صراحةً أن الدولة التي تنتهك قاعدة من قواعد القانون الدولي ويلحق ذلك ضرراً بأشخاص عليها "التزام بجبر الضرر الذي يلحق بجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين"[٨]. وفي سياق الحماية الدبلوماسية، شددت محكمة العدل الدولية أيضاً، في قضية *أحمدو صاديو ديالو*، على أهمية تقديم جبر للضرر الذي لحق بالسيد ديالو انتهاكاً للقانون الدولي[٩].

٤- وتدل ممارسة الدول والمنظمات الدولية والاجتهاد القضائي للمحاكم الدولية على أن مبدأ جبر الضرر طُبق على نطاق واسع في مجالي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويتبين من الممارسة أن جبر الضرر تكيف شكلاً ومضموناً مع طبيعة هذين المجالين القانونيين المحددين. وتشمل مصادر الممارسة الأوثق صلة بالموضوع أحكام المعاهدات المتعلقة بتوفير الجبر للأفراد، وإحداث إجراءات دائمة أو مخصصة متاحة للأفراد، ووضع برامج محددة تتعلق بجبر الأضرار.

٥- وتكشف الممارسة الراهنة عن وجود ثلاثة مستويات تمكّن الأفراد من الحصول على جبر عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي

---

(٥) *The Case Concerning the Factory at Chorzow*, Claim for Indemnity (1927) P.C.I.J. Series A, no. 9, 21.

(٦) انظر: *The Case Concerning the Factory at Chorzow (Germ. V. Pol.)*, J. (1928) P.C.I.J. Series A, no. 17, 125 (وأوضحت المحكمة كذلك أن "الرد العيني أو، إذا تعذر ذلك، دفع مبلغ يكافئ قيمة الرد العيني؛ وإذا اقتضى الأمر، منح تعويض عن الخسارة المتكبدة التي لا يغطيها الرد العيني أو المبلغ المدفوع بدلاً منه - هذه هي المبادئ التي ينبغي استخدامها لتحديد مقدار التعويض المستحق عن فعل مخالف للقانون الدولي").

(٧) انظر: *Case Concerning Armed Activities on the Territory of the Congo (Democratic Republic of the Congo v. Uganda)*, J., I.C.J. Rep. 2005 (Dec. 19), p. 257, para. 259.

(٨) *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory*, Advisory Op., I.C.J. Rep. 2004 (July 9), p. 136, 193-94, 198.

(٩) *Ahmadou Sadio Diallo (Republic of Guinea v. Democratic Republic of the Congo)*, J. on Compensation, I.C.J. Rep. 2012 (June 19), p. 324, para. 57؛ انظر أيضاً: *Ahmadou Sadio Diallo (Republic of Guinea v. Democratic Republic of the Congo)*, J. on Compensation, I.C.J. Rep. 2012 (June 19) Separate Opinion of J. Cançado Trindade, p. 361, para. 35 ("التعويضات مستحقة على الدولة المعنية المسؤولة للأفراد الضحايا").

الإنساني. وتبحث الفقرات أدناه فرص الحصول على جبر الأضرار على مستوى العلاقات بين الدول وعلى المستويين الدولي والوطني.

٦- أما على مستوى العلاقات بين الدول، فيُلتمس الجبر للأفراد عادةً من خلال الحماية الدبلوماسية، وهذا موضوع أشبعته لجنة القانون الدولي درساً في مشاريع المواد المتعلقة بالحماية الدبلوماسية[١٠]. غير أن اللجوء إلى وسيلة الجبر هذه حق مقصور على الدول. والموضوع الذي يغطيه هذا المخطط الدراسي يكمل عمل اللجنة في موضوع الحماية الدبلوماسية بالتركيز على توفير الجبر للأفراد على الصعيدين الدولي والوطني.

٧- ويشمل الجبر على الصعيد الدولي المحاكم الدولية والإقليمية، وكذلك هيئات المعاهدات، التي تمكن الأفراد من تقديم شكاوى ضد الدول بشأن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي بعض الحالات بشأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويسعى الأفراد من خلال هذه الآليات إلى الحصول على استنتاج موضوعي بوقوع فعل غير مشروع وبيان ذي حجية بشأن الجبر المناسب، الذي ينبغي أن يصدر إما في شكل حكم أو توصيات أو يتمثل في تسوية ودية[١١].

٨- وعلى الصعيد الداخلي، يجوز للأفراد تقديم مطالبات بشأن انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني أمام المحاكم الداخلية لدولة من الدول، وهي في العادة الدولة التي تُنسب إليها المسؤولية عن الانتهاك. وامتثالاً لقواعد القانون الدولي ذات الصلة، يُفترض أن توفر الآليات الداخلية سبيل انتصاف فعال للأفراد المتضررين، بما في ذلك الجبر المناسب إذا ثبت حدوث الانتهاك. ومن ناحية أخرى، يجب أيضاً أن يمتثل الاحتكام إلى الإجراءات الدولية لشروط معينة، مثل استنفاد سبل الانتصاف المحلية، تلافياً لإساءة استخدام الآليات الدولية واحتراماً لمبدأ الولاية الاحتياطية. ويمكن أن تكمل الآليات الدولية والوطنية بعضها بعضاً.

٩- وتعالج صكوك حقوق الإنسان الهامة توفير الجبر للأفراد عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان بالتركيز على الحق في سبيل انتصاف فعال، وهو مفهوم أوسع نطاقاً يشمل كلاً من الاحتكام إلى العدالة ومسألة جبر الضرر. ويتناول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذه المسألة في المادة ٨ منه، التي تؤكد أن "لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصَّة لإنصافه الفعلي من أيَّة أعمال تَنتهك الحقوقَ الأساسيةَ التي يمنحها إيَّاه الدستور أو القانون".

١٠- وتنص المادة ٢(٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أيضاً على الحق في سبيل انتصاف فعال، ويتضمن الكثير من الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تتناول حقوق الإنسان أحكاماً مماثلة. ومن أمثلة ذلك المادة ٦ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمادة ١٤ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمادة ٢٤ من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من

---

(١٠) مشاريع المواد المتعلقة بالحماية الدبلوماسية وشروحها، لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي، حولية لجنة القانون الدولي، ٢٠٠٦، المجلد الثاني، الجزء الثاني، الوثيقة A/CN.4/SER.A/2006.

(١١) انظر مثلاً عملية التسوية الودية التي توفرها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والتي تتيح للدول والأفراد المتضررين فرصة إيجاد حل مقبول للطرفين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان دون اللجوء إلى إجراءات الدعوى.

الاختفاء القسري. واعتمدت اللجنة أيضاً، في مشاريع المواد المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية، حُكماً يتعلق بالجبر المستحق للأفراد، هو الفقرة ٣ من مشروع المادة ١٢.

١١- وتنص الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان أيضاً على الحق في سبيل انتصاف فعال وهي تنظم مسألة جبر الضرر للأفراد. فكل من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان يتضمن أحكاماً محددة تنظم هذه المسائل. ووضعت المحاكم الدولية المنشأة لإنفاذ هذه الاتفاقيات عدة معايير لتحديد العناصر التي تشكل الجبر الكامل والمناسب، تبعاً لظروف القضية. وقد توفر صكوك وآليات إقليمية أخرى إرشادات مماثلة، مثل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب[١٢]، واللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا[١٣]، والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

١٢- وتوفر أيضاً القرارات الصادرة عن عدد من هيئات المعاهدات، مثل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب، توجيهات مفيدة لتقدير معايير الجبر الواجب منحه ونطاقه المناسب، استناداً إلى الصك ذي الصلة[١٤].

١٣- والقوانين الداخلية والقرارات القضائية الوطنية وثيقة الصلة بهذا الموضوع هي الأخرى من حيث إنها يمكن أيضاً أن تنظم مسألة الجبر المستحق للأفراد عن انتهاكات القانون الدولي. وفي هذا الصدد، تتسم بالأهمية أيضاً البرامج الوطنية المتعلقة بتوفير الجبر لضحايا انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذه البرامج يمكن أن تستند إلى عمل "لجان تقصي الحقائق"، التي استُخدمت بوجه خاص في أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

١٤- وفيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي الإنساني، يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها الضحايا في عدم وجود هيئة متخصصة لتقديم مطالبات ضد الدولة المسؤولة. غير أن ضحايا انتهاكات القانون الدولي الإنساني قد يستطيعون تقديم مطالبات بشأن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تقع في سياق نزاعات مسلحة أو حالات طوارئ أمام الآليات المختصة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذه الحالات، يجوز لهذه الهيئات أن تطبق قواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة باعتبارها القانون الخاص.

١٥- وعلاوةً على ذلك، يتوخى العديد من معاهدات السلام أن تتلقى الدولة المتضررة مبلغاً جزافياً من الدولة المرتكبة للفعل غير المشروع بغرض توزيعه على مواطنيها المتضررين من انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو انتهاكات مجالات أخرى من القانون. وأُنشئت أيضاً

---

(١٢) تنص الفقرة ١ من المادة ٧ على ما يلي: "الحق في اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة بالنظر في عمل يشكل خرقاً للحقوق الأساسية المعترف بها له، والتي تتضمنها الاتفاقيات والقوانين واللوائح والعرف السائد".

(١٣) انظر: *ASEAN Intergovernmental Commission on Human Rights*, Human Rights in ASEAN (اطُّلع عليه آخر مرة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٦/٥٣)، متاح في: https://humanrightsinasean.info/asean-intergovernmental-comission-human-rights/about.html (يرد فيه ما يوضح أن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، على الرغم من أن ولايتها لا تأذن صراحةً بتلقي الشكاوى بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان وبالتحقيق فيها، تتحرك فيما يبدو صوب إجراء تحقيقات، ذلك أن ست شكاوى قُبلت منذ عام ٢٠١٢).

(١٤) الاستدلال الذي تقوم به هذه الهيئات مهم في تشكيل المبادئ العامة المتعلقة بخصائص حقوق إنسان محددة، لا سيما إذا لم توجد معاهدات أو قوانين داخلية منطبقة.

هيئات مخصصة للبت في مثل هذه الحالات، وهي تتخذ عادةً شكل لجان مختلطة للمطالبات. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك لجنة المطالبات الخاصة بإثيوبيا وإريتريا ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وهي جهاز فرعي لمجلس الأمن مكلف بالبت في المطالبات الناشئة عن غزو العراق غير المشروع للكويت، بما فيها المطالبات المقدمة من أفراد.

١٦- وسيبحث هذا المشروع أيضاً في الفوارق ذات الصلة القائمة ضمن نطاق أشكال الجبر بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويشمل هذا في جملة أمور ممارسة الدول والمعاهدات والقرارات والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية والمحاكم ومختلف الهيئات الإشرافية فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وبخاصة في المجالات المتصلة بحالات الطوارئ. وهذا الموجز للممارسة المتعلقة بتوفير الجبر للأفراد لا يبرز أهميته المتزايدة فحسب، بل يظهر أيضاً الطرق العديدة المختلفة التي عالجت بها الدول والهيئات القضائية المعنية مسألة توفير الجبر للأفراد عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. لذا سيستند نظر اللجنة في هذا الموضوع إلى أساس راسخ في الممارسة القائمة من أجل تقديم توجيهات مفيدة للدول والهيئات القضائية، باستخلاص المبادئ العامة التي تهدف إلى توفير المزيد من الاتساق والشرعية في هذا المجال.

ثانياً- نطاق الموضوع

١٧- بالنظر إلى اختلاف وتنوع مصادر الممارسة المتاحة، قد يكون من المفيد تقديم توجيهات إلى الدول في مجال توفير الجبر للأفراد عن الأضرار الناجمة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولا يهدف نطاق الموضوع المقترح إلى معالجة القواعد الأولية للقانون الدولي أو معالجة الأعمال التي تشكل انتهاكات للالتزامات الدولية. بل يسعى الموضوع المقترح إلى معالجة قواعد ثانوية للقانون الدولي، ألا وهي النتائج المترتبة على انتهاكات القواعد الأولية والمعايير التي ينبغي النظر فيها من أجل توفير الجبر المناسب للأفراد. والتمييز بين القواعد الأولية والقواعد الثانوية ليس غريباً على اللجنة في مجال مسؤولية الدول، ولا سيما المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً ("المواد المتعلقة بمسؤولية الدول") التي تشكل مرجعاً أساسياً لهذا الموضوع (انظر أدناه الفقرتين ١٩ و ٢٠). ومع ذلك، سيُنظر في الترابط بين القواعد الأولية والقواعد الثانوية، إذا كان ذلك متصلاً بالموضوع.

١٨- ويقتصر نطاق هذا الموضوع على الجبر المستحق للأفراد، أو لجماعات الأفراد[١٥]، عن الأضرار الناجمة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، ولا يتناول موضوع توفير الجبر للشركات أو لسواها من الأشخاص الاعتباريين.

---

(١٥) توخت منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إمكانية الجبر الجماعي، مثلاً، في قضية *Case of the Awas Tingni Mayagna (Sumo) Community v. Nicaragua* (Merits, Reparations, and Costs), Inter-American Court of Human Rights (2001)، متاح في: www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_79_ing.pdf؛ انظر أيضاً القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية، التي تنص المادة ٩٧ منها على أن "للمحكمة أن تقدر جبر الأضرار على أساس فردي أو، إذا رأت ذلك مناسباً، على أساس جماعي أو كليهما"؛ و"المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٥ بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني" تعترف أيضاً بإمكانية الجبر الجماعي في الفقرة ١٣ منها.

إلا أن هذا لا يعني أن المعايير التي تحددها اللجنة في سياق عملها بشأن موضوع توفير الجبر للأفراد في هذه المجالات لا يمكن أن يكون مفيداً لمواضيع أخرى في المستقبل[١٦].

١٩- وسيعالج الموضوع أساساً مسألة جبر الضرر من منظور مسؤولية الدول، ولن يركز على المسؤولية التي قد تتحملها جهات فاعلة أخرى على الصعيد الداخلي أو الدولي. وترد قاعدة أساسية في هذا الشأن في المواد المتعلقة بمسؤولية الدول التي اعتمدتها اللجنة سنة ٢٠٠١.

٢٠- ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المواد المتعلقة بمسؤولية الدول تنص على واجب الجبر الكامل في المادة ٣٤[١٧]، فإن مسألة توفير الجبر للأفراد لم تتناولها اللجنة في ذلك الموضوع. والجدير بالملاحظة أن المادة ٣٣ تشير إلى مضمون مسؤولية الدولة في الفقرة ٢ التي تنص صراحةً على أن الباب الثاني من المواد "لا يخل بأي حق ينشأ نتيجة للمسؤولية الدولية لدولة وقد يترتب مباشرة لأي شخص أو كيان آخر غير الدولة". وهكذا، في حين أن ذلك الموضوع لم يبحث الجبر الذي قد يكون مستحقاً مباشرة للأفراد بسبب انتهاكات القانون الدولي، فإنه أقر بأن الباب الثاني لا يخل بالجبر المستحق للأفراد. وتبعاً لذلك، يكون هذا الموضوع مكملاً للعمل الذي اضطلعت به اللجنة في المواد المتعلقة بمسؤولية الدول[١٨].

٢١- وسيتيح إدراج هذا الموضوع في برنامج عمل اللجنة فرصة لتدوين القانون الدولي ولتطويره التدريجي. وعلى وجه الخصوص، سيسمح للجنة بتحليل كيفية معالجة الدول والمنظمات الدولية والمحاكم الدولية مسألة توفير الجبر للأفراد، وكذلك القواعد والمبادئ التي تتبعها في اتخاذ القرارات. وبناءً على ذلك، سيتعين على اللجنة، إن أرادت مواصلة عملها في هذا الموضوع، أن تبحث ما يتصل بذلك من أحكام المعاهدات وقواعد القانون الدولي العرفي وكيف جرى تفسيرها وتنفيذها في الممارسة العملية. ومن شأن دراسة هذا الموضوع أيضاً أن تمكّن اللجنة من تحديد أفضل الأساليب وأكثرها قبولاً لتوفير الجبر للأفراد من أجل تقديم توجيهات مفيدة للدول في هذا الصدد. وغني عن البيان أن المقترحات المتعلقة بالتطوير التدريجي لن يكون لها سوى طابع احتمالي ولن تعبر عن التزامات قانونية. وعلاوةً على ذلك، يتعلق هذا المشروع بقواعد قانونية ثانوية، ولن يتناول القواعد الأولية إلا عند اللزوم. وبناءً على ذلك، لن يتطرق

---

(١٦) على الرغم من أن الموضوع المقترح يقتصر على الالتزامات الناشئة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، فإن نتائج أعمال اللجنة في هذا الموضوع يمكن أن تؤثر في مجالات أخرى للقانون الدولي عندما يُحتج فيما يخص انتهاكات حقوق الأفراد بمسؤولية الدولة عن جبر الأضرار، مثل: قانون الاستثمار الدولي والقانون البيئي الدولي والقانون التجاري الدولي.

(١٧) انظر المادة ٣٤ ("يكون الجبر الكامل للخسارة الناجمة عن الفعل غير المشروع دولياً عن طريق الرد والتعويض والترضية، بإحداها أو بالجمع بينها، وفقاً لأحكام هذا الفصل").

(١٨) في الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للجنة، أشار رئيس محكمة العدل الدولية، السيد عبد القوي أحمد يوسف، إلى ضرورة تناول مسألة وضع الفرد في القانون الدولي بصورة أشمل. وأقر بأنه في حين أن "بعض عناصر أعمال لجنة القانون الدولي تعترف بأهلية الأفراد لأن يملكوا حقوقاً بموجب القانون الدولي، مثل المادة ٣٣(٢) من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول، فإن اللجنة لم تعترف في إطار الممارسة الموصى بها إلا بأمر مهم، بموجب المواد المتعلقة بالحماية الدبلوماسية، هو أن الفرد المتضرر ينبغي أن يحصل على جبر في الحالات التي تُنتهك فيها حقوقه". انظر عبد القوي أحمد يوسف، كلمة رئيسية ألقاها في الذكرى السنوية السبعين للجنة القانون الدولي، في جنيف، سويسرا (٥ تموز/يوليه ٢٠١٨)، متاح في: http://legal.un.org/docs/?path=../ilc/sessions/70/pdfs/english/key_note_address_5july2018.pdf&lang=E.

هذا الموضوع إلى مبدأ تطبيق القانون على مر الزمن. ومن المهم الإشارة إلى أن واجب توفير الجبر للأفراد ونطاقه يتوقفان على وجود قاعدة قانونية صالحة لإيجاد هذا الواجب ومضمونه.

٢٢- وسيتيح إجراء تحليل شامل تقديم لمحة عامة عن القواعد القائمة، والمساعدة على تحديد المشاكل الرئيسية التي تنشأ عند تنفيذها، والقيود التي تواجهها الدول في هذا المجال، ومختلف الأساليب التي طورتها الدول بغية توفير الجبر للأفراد. وفي هذا الصدد، ستتيح النتائج التي ستثمرها دراسة الموضوع فرصة جيدة لتدوين القواعد القائمة، وتقديم مقترحات للتطوير التدريجي للقانون. ولا يمس عمل اللجنة في هذا الموضوع بأي نظم قانونية أكثر مواتاة بشأن جبر الأضرار تكون قائمة على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

ثالثاً- مسائل قد يتعين تناولها

٢٣- يركز هذا الموضوع، كما يتبيّن من الفقرات السابقة، على القواعد الثانوية المتعلقة بتوفير سبل الجبر للأفراد عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبناءً على ذلك، يمكن للجنة أن تتناول، في جملة أمور، المسائل المحددة التالية:

(أ) مختلف أشكال الجبر (أي الرد والتعويض والترضية، وضمانات عدم التكرار، وما إلى ذلك)، وتعريفها، والأغراض الرئيسية منها؛

(ب) درجة المرونة المتاحة للدول عند الاختيار بين مختلف أشكال الجبر؛

(ج) مدى ملاءمة بعض أشكال الجبر، تبعاً للظروف؛

(د) الظروف ذات الصلة التي ينبغي مراعاتها عند تحديد نوع الجبر الواجب منحه؛

(هـ) الدور الذي يؤديه مبدأ التناسب في تحديد نوع الجبر ونطاقه؛

(و) مدى ملاءمة الجبر الفردي و/أو الجماعي؛

(ز) مبدأ الولاية الاحتياطية للآليات الدولية والالتزامات الإجرائية للدول، مثل إنشاء آليات تظلم متاحة للأفراد على الصعيد الداخلي، وتوفير ضمانات إجرائية فعالة؛

(ح) إنشاء نظم مخصصة لجبر الضرر وسبل للتسوية الودية.

رابعاً- الحصيلة

٢٤- فيما يتعلق بالحصيلة المحتملة لهذا الموضوع، من المناسب بوجه خاص عرض النتائج في شكل "مشروع مبادئ توجيهية" أو "مشروع مبادئ"، إذ من شأن ذلك أن يسمح للجنة بتحديد القواعد القائمة وتطبيقها والنظر في التطوير التدريجي، وكذلك اقتراح ممارسات فضلى في ضوء التحديات القائمة.

٢٥- فمشاريع المبادئ التوجيهية مناسبة لمجموعة غير ملزمة من القواعد أو الممارسات الموصى بها. وفي هذا السياق، أوضحت اللجنة أن كلمة "مبادئ توجيهية" تُستخدم عندما لا يراد بالعمل على الموضوع أن ينتج صكاً ملزماً، وإنما مجموعة أدوات يمكن أن تستعين بها الدول

للعثور على إجابات على مسائل عملية[١٩]. وعليه، سيكون استخدام المبادئ التوجيهية في هذا الموضوع مناسباً، لأن الغرض منها سيكون توضيح القواعد الثانوية واقتراح أفضل الممارسات، عند الاقتضاء.

٢٦- أما مشاريع المبادئ فمفهوم اللجنة لها أنها تشمل هي أيضاً أحكاماً غير ملزمة، وذات طابع عام كذلك. وفي هذا الصدد، إذا كانت اللجنة تفضل اختيار مشاريع المبادئ لاستيعاب حصيلة هذا الموضوع، فسيكون من المفيد تحديد مجموعة من المعايير العامة والقواعد المشتركة إلى جانب قدر من العناصر التقدمية.

٢٧- غير أنه يمكن النظر في أشكال أخرى للحصيلة النهائية تبعاً لآراء اللجنة وكذلك للاقتراحات والحجج التي تطرحها الدول في اللجنة السادسة للجمعية العامة.

خامساً- خاتمة

٢٨- تسترشد لجنة القانون الدولي، في اختيار المواضيع الجديدة التي ستُدرج في برنامج عملها الطويل الأجل، بالمعايير التالية التي اتفقت عليها في دورتها الخمسين (١٩٩٨)، وهي: (أ) أن يعكس الموضوع احتياجات الدول فيما يتعلق بتدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي؛ (ب) وأن يكون قد وصل، على صعيد ممارسة الدول، مرحلة كافية من التقدم تتيح التدوين والتطوير التدريجي؛ (ج) وأن يكون محدداً وقابلاً للتدوين والتطوير التدريجي؛ (د) وينبغي ألا تقصر اللجنة اهتمامها على المواضيع التقليدية، بل يمكنها أيضاً أن تنظر في المواضيع التي تعكس التطورات الجديدة في مجال القانون الدولي والاهتمامات الملحة التي تساور المجتمع الدولي ككل[٢٠].

٢٩- ويستوفي موضوع توفير الجبر للأفراد عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني شروط اختيار موضوع جديد في برنامج العمل الطويل الأجل. وكما يتبين أعلاه، يوجد قدر كبير من ممارسة الدول ومجموعة من القواعد والمبادئ التي برزت من خلال الهيئات القضائية والهيئات المخصصة وهيئات المعاهدات. غير أنه لا بد من تدوين هذه الممارسات وتطويرها تدريجياً بغية توفير إرشادات للمجتمع الدولي عن المبادئ والمضمون والإجراءات المتعلقة بالجبر المستحق للأفراد عن انتهاكات القانون الدولي. وبالنظر إلى القدر المهم من ممارسات الدول والقرارات القضائية المتاحة، بلغ موضوع توفير الجبر للأفراد عن انتهاكات القانون الدولي مرحلة النضج وصار مناسباً للتطوير التدريجي والتدوين.

سادساً- ثبت مراجع مختارة

Case-Law

Ahmadou Sadio Diallo (Guinea v. Democratic Republic of the Congo) (Judgment on Compensation) [2012] ICJ Reports 324.

———. Separate Opinion of J. Cançado Trindade.

---

(١٩) United Nations International Law Commission. "Methods of work"، متاح في: http://legal.un.org/ilc/methods.shtml (اطُّلع عليه آخر مرة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩).

(٢٠) حولية لجنة القانون الدولي، ١٩٩٧، المجلد الثاني (الجزء الثاني)، الصفحة ١٣٥، الفقرة ٢٣٨.

———. Declaration of J. Greenwood.

Assanidze v. Georgia, 2004-II Eur. Ct. H.R. 221.

Avena and Other Mexican Nationals (Mexico v. United States of America), [2004] ICJ Reports 12.

Awas Tingni Mayagna (Sumo) Community v. Nicaragua (Merits, Reparations, and Costs), Inter-American Court of Human Rights (2001), available at www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_79_ing.pdf.

Case of the Mayagna (Sumo) Awas Tingni Community v. Nicaragua (Merits, Reparations, and Costs) Inter-American Court of Human Rights (2001).

Chiragov and Others v. Armenia, App. No. 13216/05, Eur. Ct. H.R. 33 (2015), http://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-155353.

Corfu Channel (United Kingdom v. Albania) (Assessment of the Amount of Compensation Due from the People's Republic of Albania to the United Kingdom) (Judgment) [1949] ICJ Reports 244.

Democratic Republic of the Congo v. Burundi, Rwanda and Uganda (2004) AHRLR 19 (ACHPR 2003).

Dzemajl and Others v. Yugoslavia, CAT/C/29/D/161/2000 (2002).

Factory at Chorzów (Germany v. Poland) (Claim for Indemnity) (Merits), PCIJ Series A No 17 (1927).

———. (Jurisdiction) PCIJ Series A No 9 (1927).

Gabčíkovo-Nagymaros Project (Hungary/Slovakia) [1997] ICJ Reports 7.

Gonzales Llui et al. v. Ecuador, Inter-Am. Ct. H.R. Preliminary objections, merits, reparations and costs, (Sept. 1 2015) http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_298_ing.pdf.

Greens and M.T. v. the United Kingdom, Eur. Ct. H.R. 98, 115 (2010).

Hassan v. the United Kingdom, App. 29750/09, Eur. Ct. H.R. (Sept. 16, 2014).

Hirst (n° 2) v. the United Kingdom, Eur. Ct. H.R. 58–61, 69–71 (2005).

Jose Isabel Salas Galidno and Others v. United States, IACommHR, Case 10.573, Report No. 121/18 (Oct. 5, 2018).

Juan Carlos Abella v. Argentina, IACommHR, Case 11.137, Report No. 55/97 (Nov. 18, 1997).

Jurisdictional Immunities of the State (Germany v. Italy; Greece Intervening) (Judgment) [2012] ICJ Reports 99.

Jurisdictional Immunities of the State (Germany v. Italy: Greece intervening), (J. Yusuf, dissenting) [2012] ICJ Reports 99.

Jurisdiction of the Courts of Danzig (Pecuniary Claims of Danzig Ry. Officials who have passed into the Polish Serv. Against the Polish Rys. Admin.), Advisory Op. (1928) P.C.I.J. Series B, no. 15.

Lagrand (Germany v. United States of America) (Judgment) [2001] ICJ Reports 466.

Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory (Advisory Opinion) [2004] ICJ Reports 136.

Malawi Africa Association, Amnesty International, Ms Sarr Diop, Union interafricaine des droits de l'Homme and RADDHO, Collectif des veuves et ayants-Droit, Association mauritanienne des droits de l'Homme v. Mauritania, Communication Nos. 54/91, 61/91, 98/93, 164/97 a 196/97, African Commission on Human and Peoples' Rights, (May 11, 2000), http://www.achpr.org/files/sessions/27th/comunications/54.91-61.91-96.93-98.93-164.97_196.97-210.98/achpr27_54.91_61.91_96.93_98.93_164.97_196.97_210.98_eng.pdf.

Reparation for Injuries Suffered in the Service of the United Nations (Advisory Opinion) [1949] ICJ Reports 174.

Books

Amezcua-Noriega, Octavio. *Reparation Principles Under International Law and Their Possible Application by the International Criminal Court: Some Reflections*. Reparations Unit, Briefing Paper No. 1. University of Essex Transnational Justice Network, 2011.

Amsterdam International Law Clinic, and Center for Civilians in Conflict. *Monetary Payments for Civilian Harm in International and National Practice*. Amsterdam: University of Amsterdam, 2013, *available at* http://civiliansinconflict.org/resources/pub/valuation-of-life.

Association for the Prevention Against Torture and Center for Justice and International Law. *Torture in International Law: A Guide to Jurisprudence*, APT and CEJIL, 2008.

Binder, Christina, Hofbauer, Jane A., Piovesan, Flavia, Steiner, Anna-Zoe, and Steiner, Elisabeth, editors. *Social Rights in the Case Law of Regional Human Rights Monitoring Institutions: The European Court of Human Rights, the Inter-American Court of Human Rights and the African Commission on Human and Peoples' Rights*. NWV Neuer Wissenschaftlicher Verlag, Wien Graz, 2016.

Brownlie, Ian. *State Responsibility*. System of the Law of Nations / Ian Brownlie. Oxford: Clarendon Press, Oxford University Press, 1983.

Bassiouni, Cherif. *International Criminal Law: International Enforcement*. 3rd ed., Martinus Nijhoff Publishers, 2008.

Cançado Trindade, A.A. *International Law for Humankind: Towards a New Jus Gentium*, Brill/Nijhoff, vol. 1, 2006.

Crawford, James, ed. *The International Law Commission's Articles on State Responsibility: Introduction, Text and Commentaries*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

De Greiff, Pablo, ed. *The Handbook of Reparations*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

du Plessis, Max, and Stephen Pete, eds. *Repairing the Past?: International Perspectives on Reparations for Gross Human Rights Abuses*. Series on Transitional Justice v. 1. Antwerpen: Intersentia, 2007.

Erasmus, Gavin M. *Compensation for Expropriation: A Comparative Study*. Oxford: Jason Reese & United Kingdom National Committee of Comparative Law, 1990.

Evans, Christine. *The Right to Reparation in International Law for Victims of Armed Conflict*. Cambridge Studies in International and Comparative Law. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.

García Amador, F. V. *The Changing Law of International Claims*. New York: Oceana, 1984.

Gray, Christine D. *Judicial Remedies in International Law*. Oxford Monographs in International Law. Oxford: Clarendon Press, Oxford University Press, 1987.

Grossman, Claudio, et al. *International Law and Reparations: The Inter-American System*. Clarity Press, Inc., 2018.

Henckaerts, Jean-Marie and Doswald-Beck, Louise. *Customary International Humanitarian Law: Rules*, Cambridge, 3rd. ed., 2009.

Hoogh, André de. *Obligations Erga Omnes and International Crimes: A Theoretical Inquiry into the Implementation and Enforcement of the International Responsibility of States*. The Hague: Kluwer Law International, 1996.

Howard-Hassmann, Rhoda E., and Anthony P. Lombardo. *Reparations to Africa*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2008.

Larsson, Marie-Louise. *The Law of Environmental Damage: Liability and Reparation*. Stockholm Studies in Law v. 1. The Hague: Kluwer Law International, 1999.

Lillich, Richard B., ed. *International Law of State Responsibility for Injuries to Aliens*. Virginia Legal Studies. Charlottesville: University Press of Virginia, 1983.

Lillich, Richard B., Daniel Barstow Magraw, and David J. Bederman, eds. *The Iran-United States Claims Tribunal: Its Contribution To the Law of State Responsibility*. Irvington-on-Hudson, N.Y: Transnational Publishers, 1998.

Miller, Jon, and Rahul Kumar, eds. *Reparations: Interdisciplinary Inquiries*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

Nikièma, Suzy H. *IISD Best Practices: Compensation for Expropriation*. The International Institute for Sustainable Development, 2013. https://www.iisd.org/library/best-practice-compensation-expropriation.

Randelzhofer, Albrecht, and Christian Tomuschat, eds. *State Responsibility and the Individual: Reparation in Instances of Grave Violations of Human Rights*. The Hague: M. Nijhoff Publishers, 1999.

Ratner, Steven R., Jason S. Abrams, and James L. Bischoff. *Accountability for Human Rights Atrocities in International Law: Beyond the Nuremberg Legacy*. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press, 2009.

Sarkin-Hughes, Jeremy. *Colonial Genocide and Reparations Claims in the 21st Century: The Socio-Legal Context of Claims Under International Law by the Herero Against Germany for Genocide in Namibia, 1904-1908*. PSI Reports. Westport, Conn.: Praeger Security International, 2009.

Shelton, Dinah. *Remedies in International Human Rights Law*. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press, 2015.

Wolfrum, Reudiger., Christine. Langenfeld, Petra. Minnerop, and Germany. Umweltbundesamt. *Environmental Liability in International Law: Towards a Coherent Conception*. Berichte / Umweltbundesamt ; 2/05; Berichte (Germany. Umweltbundesamt) ; 2005/2. Berlin: Erich Schmidt, 2005.

Chapters in Books

Brownlie, Ian. to Robert. Jennings. “Remedies in the International Court of Justice,” in *Fifty Years of the International Court of Justice: Essays in Honour of Sir Robert Jennings*, edited by Vaughan Lowe and Malgosia. Fitzmaurice, 557–66. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Cançado Trindade, A.A. “Genesis and Evolution of the State’s Duty to Provide Reparation for Damages to Rights Inherent to the Human Person.” *L´homme et le droit. En hommage au Professeur Jean-François Flauss.* Edited by E. Lambert Abdelgawad et al., Pédone, 2014, 145–179.

Prefácio. *As Reparações às Vítimas no Tribunal Penal Internacional*, by Thomaz F. S. de Araújo Santos, 2011, 9–16.

“Rehabilitation of Victims: Reflections on Some Issues Raised in the Case Belgium versus Senegal (2013) Adjudicated by the International Court of Justice.” *Curso de Derecho Internacional Organizado por el Comité Jurídico Interamericano - 2013*, Secretaría General de la OEA, vol. XL, 2014, 85–151.

Fleck, Dieter. to Knut Ipsen. “Individual and State Responsibility for Violations of Ius in Bello: An Imperfect Balance,” in *International Humanitarian Law Facing New Challenges: Symposium in Honour of Knut Ipsen*, edited by Wolff Heintschel von Heinegg and Volker Epping, 171–206. Berlin: Springer, 2007.

Hein, L. “War Compensation: Claims Against the Japanese Government and Japanese Corporations for War Crimes,” in *Politics and the Past: On Repairing Historical Injustices*, edited by John Torpey, 127–48. World Social Change; World Social Change. Lanham,

Md.: Rowman & Littlefield Publishers, 2003. Table of contents *available at* http://swbplus.bsz-bw.de/bsz104540893inh.htm.

Hofmann, Rainer. "Can Victims of Human Rights Violations Claim Damages?" in *A Wiser Century?: Judicial Dispute Settlement, Disarmament and the Laws of War 100 Years After the Second Hague Peace Conference*, edited by Thomas Giegerich and Ursula E. Heinz, 323–32. Berlin: Duncker & Humblot, 2009.

Jennings, Robert Y. "The Proper Work and Purposes of the International Court of Justice." In *The International Court of Justice: Its Future Role After Fifty Years*, edited by Sam Muller, D. Rai, and J. M. Thuránszky, 33–45. The Hague: M. Nijhoff, 1997.

Lee, L.T., and Ronald St. J. Macdonald. "The Right of Victims of War to Compensation." In *Essays in Honor of Wang Tieya*, 489–96. Dordrecht: M. Nijhoff Publishers, 1994.

Nanopoulos, David. "La reconnaissance du bénéfice de l'indemnisation aux victimes de violations des droits de l'homme par la Cour internationale de Justice." *The Protection of Non-Combatants During Armed Conflict and Safeguarding the Rights of Victims in Post-Conflict Society: Essays in Honour of the Life and Work of Joakim Dungel*, edited by Philipp Ambach et al., Brill/Nijhoff, 2015, 428–54.

Articles

Amezcua-Noriega, Octavio. "Reparation Principles Under International Law and Their Possible Application by the International Criminal Court: Some Reflections," *University of Essex Transnational Justice Network*, Reparations Unit, Briefing Paper No. 1 (2011).

Bank, Roland, and Elke Schwager. "Is There a Substantive Right to Compensation for Individual Victims of Armed Conflicts Against a State Under International Law?" *German Yearbook of International Law* 49 (2006): 367–412.

Bassiouni, Cherif. "International Recognition of Victims' Rights." *Human Rights Law Review* 6 (2006): 231.

Buxbaum, Richard M. "A Legal History of International Reparations." *Berkeley Journal of International Law* 23, no. 2 (2005): 314–46.

Cançado Trindade, A.A. "El Deber del Estado de Proveer Reparación por Daños a los Derechos Inherentes a la Persona Humana: Génesis, Evolución, Estado Actual y Perspectivas." *Derecho Internacional de los Derechos Humanos*, fascículo 10 - n. especial, 2013, 18–43.

"Reminiscencias de la Corte Interamericana de Derechos Humanos en cuanto a Su Jurisprudencia en Materia de Reparaciones." *Revista de Derecho Vox Juris – Facultad de Derecho de la Universidad de San Martín de Porres*, Vol. 21, 2001, 53–72.

Crawford, James. "Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts." *Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts*, 2001, *available at* http://legal.un.org/avl/ha/rsiwa/rsiwa.html.

de Zayas, Alfred. "The Principle of Reparation in International Law and the Armenian Genocide." *Genocide Prevention Now* no. 8 (2011). http://www.ihgjlm.com/wp-content/uploads/2016/01/PRINCIPLE-OF-REPARATION.pdf.

Dolzer, Rudolf. "The Settlement of War-Related Claims: Does International Law Recognize a Victim's Private Right of Action? Lessons After 1945." *Berkeley Journal of International Law* 20, no. 1 (2002): 296–341.

Gillard, Emanuela-Chiara. "Reparation for Violations of International Humanitarian Law," 85 *International Rev. Red Cross*, 529 (2003).

Graefrath, Bernard. "Responsibility and Damages Caused: Relationship Between Responsibility and Damages." *Recueil Des Cours* 185 (1984): 9–149.

Hofmann, Rainer. "Compensation for Personal Damages Suffered During World War Ii." *The Max Planck Encyclopedia of Public International Law*. Oxford: Oxford University Press, 2013. Oxford.

"Compensation for Victims of War: Substantive Issues -- Do Victims of Armed Conflicts Have an Individual Right to Reparation?" *International Law Association: Report of Conference* 2006 (2006): 766–83.

Kalshoven, Frits. "State Responsibility for Warlike Acts of the Armed Forces." *International and Comparative Law Quarterly* 40, no. 4 (October 1991): 827–58.

Keller, Linda M. "Seeking Justice at the International Criminal Court: Victim's Reparations." *Thomas Jefferson Law Review* 29, no. 2 (2007): 189–217.

Klein, Natalie. "State Responsibility for International Humanitarian Law Violations and the Work of the Eritrea Ethiopia Claims Commission So Far," 47 *German Yearbook of International Law*, 214 (2004).

Menon, P.K. "The International Personality of Individuals in International Law: A Broadening of the Traditional Doctrine." *Journal of Transnational Law and Policy* 1 (1992): 151–82.

Roht-Arriaza, Naomi. "Reparations Decisions and Dilemmas." *Hastings International and Comparative Law Review* 27, no. 2 (2004): 157–219.

Ronzitti, N. "Compensation for Violations of the Law of War and Individual Claims." *Italian Yearbook of International Law* 2002 (2003): 39.

Schwager, E. "The Right to Compensation for Victims of an Armed Conflict." *Chinese Journal of International Law* 4 (2005): 417–39.

Shelton, Dinah L. "Case Concerning Avena and Other Mexican Nationals (Mexico v. United States) 43 ILM 581 (2004)." *The American Journal of International Law* 98, no. 3 (2004): 559–66. doi:10.2307/3181646.

"Reparations." *The Max Planck Encyclopedia of Public International Law*. Oxford: Oxford University Press, 2015. Oxford.

"Righting Wrongs: Reparations in the Articles on State Responsibility." *American Journal of International Law* 96, no. 4 (October 2002): 833–56.

Sveaass, Nora, et al. "Rehabilitation in Article 14 of the Convention Against Torture and Other Cruel, Inhuman, or Degrading Treatment or Punishment." *The International Lawyer* 51, no. 1 (2018): 1–24.

Tomuschat, Christian. "Reparation for Victims of Grave Human Rights Violations." *Tulane Journal of International and Comparative Law* 10 (2002): 157–84.

Vagts, Detlev F., and Peter Murray. "Litigating the Nazi Labor Claims: The Path Not Taken." *Harvard International Law Journal* 43, no. 2 (2002): 503–30.

Wisenbaker, Jr., Reginald C. "Muslim Community Reparations." *Savannah Law Review* 2 (2015): 391–458.

Wittich, Stephan. "Non-Material Damage and Monetary Reparation in International Law." *Finnish Yearbook of International Law* 2004 (2004): 321–68.

Documents

African Charter on Human and Peoples' Rights, entered into force Jan. 25, 2005.

African Commission on Human and Peoples' Rights. "General Comment No. 4 on the African Charter on Human and Peoples' Rights: The Right to Redress for Victims of Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Punishment or Treatment (Article 5)," February 23 to March 4, 2017.

Agreement Between the Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia And the Government of the State of Eritrea, Article 5, United States Institute of Peace, Peace Agreements Digital Collection, *available at* https://www.usip.org/sites/default/files/file/resources/collections/peace_agreements/eritrea_ethiopia_12122000.pdf.

Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of Anti-Personnel Mines and on their Destruction, Art. 6.3, (Sept. 18, 1997).

Council of Europe Convention on preventing and combating violence against women and domestic violence, entered into force Jan. 8, 2014.

ECOSOC Res 2005/35 "Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law," Commission on Human Rights Resolution 2005/35, UN Doc. E/CN.4/RES/2005/35 (Apr. 19, 2005).

European Convention on Human Rights, entered into force March 9, 1953.

"General Framework Agreement for Peace in Bosnia and Herzegovina," Dayton, initialled on 21 Nov. 1995 and Paris, signed on 14 Dec. 1995, Annex 7, Agreement on Refugees and Displaced Persons.

Geneva Conventions of Aug. 12, 1949, Additional Protocol I (June 8, 1977).

Guidelines and Measures for the Prohibition and Prevention of Torture, Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment in Africa (Robben Island Guidelines) (2002), *available at* http://www.achpr.org/mechanisms/cpta/robben-island-guidelines/.

Hague Convention IV, Convention Respecting the Laws and Customs of War on Land, (Oct. 18, 1907).

Hague Convention XII, Convention Relative to the Creation of an International Prize Court, (Oct. 18, 1907).

International Committee of the Red Cross. "Rules of Customary International Law," Rule 150 (2005), *available at* https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule150.

International Law Association, 'Resolution No 2/2010 on Reparation for Victims of Armed Conflict'. http://www.ila-hq.org/en/committees/index.cfm/cid/1018 (2 February 2013).

Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Establishment of the African Court on Human and Peoples' Rights, entered into force Jan. 25, 2004.

UNGA Res 60/147 'Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law' (16 December 2005) GAOR 60th Session Supp 49 Vol 1, 354.

"Draft Articles on Crimes Against Humanity, with commentaries," A/72/10 (2017).

"Draft Articles on Diplomatic Protection," GAOR 58th Session, UN Doc. A/61/10, p. 16 (2006).

"Draft Articles on Diplomatic Protection, with commentaries," *Yearbook of the International Law Commission*, 2006, vol. II, Part Two, UN Doc. A/CN.4/SER.A/2006/Add.1 (Part 2).